الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota

JOISR
مجلة البحث العلمي الإسلامي
Journal of Islamic Scientific Research

أكاديمية الإمام البخاري الدولية
INTERNATIONAL IMAM EL BOUKHARY ACADEMY

مجلة البحث العلمي الإسلامي

ردمد النسخة الإلكترونية E-ISSN: 2708-180X
ردمد النسخة المطبوعة ISSN: 2708-1796

Special Issue on the Sixth International Conference:
Imam Al-Shafi'i's Efforts in Strengthening the Authority of the Prophetic Sunnah

عدد خاص بالمؤتمر الدولي السادس بعنوان
جهود الإمام الشافعي في تعزيز حجية السنة النبوية

جهود الإمام الشافعي في تعظيم السنة النبوية

الردّ على منكري السنة النبوية

Efforts of Imam al-Shafi'i in Upholding the Prophetic Sunnah

Refutation of Those Who Denied the Prophetic Sunnah

DOI: https://doi.org/10.55625/joisr-conf6-10

أ.د. جمال شاكر عبد الله
Professor Jamal Shaker Abdullah

الإمارات العربية المتحدة – جامعة زايد – أستاذ الفقه | قسم دراسات العالم الإسلامي – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Professor of Islamic Jurisprudence – Zayed University – United Arab Emirates
College of Humanities and Social Sciences - Department of Islamic World Studies
Jamal.Abdullah@zu.ac.ae

Pages: 181 – 202 | 202 – 181 :الصفحات

إعداد: أ. د. جمال شاكر عبد الله
أستاذ الفقه – جامعة زايد – الإمارات العربية المتحدة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قسم دراسات العالم الإسلامي

Professor Jamal Shaker Abdullah
Professor of Islamic Jurisprudence – Zayed University – United Arab Emirates
College of Humanities and Social Sciences - Department of Islamic World Studies

Jamal.Abdullah@zu.ac.ae

جهود الإمام الشافعي في تعظيم السنة النبوية
الردّ على منكري السنة النبوية

Efforts of Imam al-Shafi'i in Upholding the Prophetic Sunnah
Refutation of Those Who Denied the Prophetic Sunnah

https://doi.org/10.55625/joisr-conf6-10

ملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز الجهود العلمية والمنهجية التي قدّمها الإمام الشافعي في تثبيت حجّية السنة النبوية والرد على الاتجاهات التي أنكرتها في القرن الثاني الهجري، وهو عصر شهد بدايات الانحراف عن السنة وظهور نزعات عقلانية متطرفة. اعتمد البحث منهجاً تحليلياً استقرائياً من خلال تتبّع نصوص الشافعي في كتبه الأصولية الكبرى، مثل الرسالة والأم واختلاف الحديث، وما نقله عنه المحدّثون.

وتناول البحث محاور رئيسة أبرزها: تحليل البيئة الفكرية التي أسهمت في ظهور شبهات منكري السنة، وبيان منهج الشافعي في إثبات حجّيتها من القرآن عبر تقسيمه للبيان وتفسيره للحكمة واستدلاله بآيات الطاعة، وتثبيت حجّية خبر الواحد بالأدلة الشرعية والعقلية، وبيان إجماع السلف على العمل به، إضافة إلى ردوده على القرآنيين الأوائل والمعتزلة وأهل الرأي، ووضعه القواعد الأصولية لدفع التعارض الموهوم بين الأحاديث، مثل الجمع والنسخ والترجيح.

وتوصل البحث إلى أن الشافعي أسّس مشروعاً علمياً لحماية السنة، وأن حجّيتها ثابتة بالقرآن، وأن ردّ خبر الواحد يؤدي إلى تعطيل كثير من الأحكام، وأن منهجه في معالجة التعارض أصبح أساساً لعلم مختلف الحديث. كما بيّن أن الشبهات المعاصرة حول السنة ليست جديدة، بل هي تكرار لشبهات قديمة ردّ عليها الشافعي بوضوح. ويوصي البحث بإحياء منهجه في تدريس

أصول الفقه لما يمثله من تأسيس علمي رصين يحفظ للسنة مكانتها التشريعية.

الكلمـات المفتاحيـة: حجّية السنّــة، الشافعي، خبــر الواحد، منكرو السنــة، علم مختلف الحديث.

Abstract

This study aims to highlight the scholarly and methodological efforts of Imam alShafi'i in establishing the authoritative status of the Prophetic Sunnah and refuting the intellectual trends that denied it during the second Islamic century-a period marked by the early emergence of deviations from the Sunnah and the rise of extreme rationalist tendencies. The research adopts an analytical–inductive approach by tracing alShafi'i's arguments across his major foundational works, such as alRisalah, alUmm, and Ikhtilaf alHadith, in addition to the reports transmitted by hadith scholars.

The study examines several key themes, including an analysis of the intellectual environment that contributed to the rise of doubts about the Sunnah; alShafi'i's method of affirming its authority through the Qur'an by classifying types of prophetic explanation, interpreting the concept of Hikmah, and citing verses commanding obedience to the Prophet; his establishment of the authority of solitary reports (khabar alwahid) through both textual and rational proofs; and his demonstration of the consensus of early scholars on acting upon them. The research also explores his refutations of early Quranists, Mu'tazilites, and Ahl alRa'y, as well as his formulation of foundational principles for resolving perceived contradictions between hadiths, such as reconciliation, abrogation, and preference.

The study concludes that alShafi'i laid the foundations of a comprehensive scholarly project to safeguard the Sunnah; that its authority is firmly grounded in the Qur'an; that rejecting solitary reports would lead to the suspension of numerous legal rulings; and that his approach to resolving hadith contradictions became the basis for the later discipline of Mukhtalif alHadith. The research further demonstrates that contemporary objections to the Sunnah are not new but rather a repetition of earlier doubts that alShafi'i had already addressed with clarity. It recommends reviving his methodological framework in teaching usul alfiqh, given its robust scholarly foundations that preserve the Sunnah's legislative status.

Keywords: Authority of the Sunnah, alShafi'i, solitary report, Sunnah deniers, Mukhtalif alHadith.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أمّا بعد:

فـإنّ السنة النبوية المطهّرة تمثّل المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وهي البيان العملي للوحي، والمفسّر لأحكامه، والمكمّل لمقاصده، وقد تعرّضت السنة منذ العصور الأولى لمحاولات التشكيك والطعن، سواء عبر ردّ بعض الأحاديث، أو إنكار حجّيتها، أو تقديم الرأي والعقل عليها، أو الدعوة إلى الاكتفاء بالقرآن دونها.

وفي خضم هذا الاضطراب الفكري، برز الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) بوصفه أحد أبرز العلماء الذين نهضوا لحماية السنة، فأعاد لها مكانتها التشريعية، ووضع الأسس الأصولية التي صارت لاحقاً عماد علم أصول الفقه.

مشكلة البحث:

يتناول هـذا البحث المنهجية المحكمة التي اعتمدها الإمام الشافعي في إثبات حجّية السنة، وبيان كيفية ردّه على منكريها، وتأسيسه لقواعد أصولية أصبحت أساساً للمدرسة الأصولية الإسلامية.

أهمية البحث:

إبـراز الـدور المحـوري للإمام الشافعي في تثبيـت حجّية السنة وحمايتهـا. - كشف الجذور التاريخية للشبهات التي يثيرها منكرو السنة المعاصرون. - بيان أن الشافعي قد واجه هذه الشبهات وردّ عليهـا بمنهـج علمي رصين. - إظهار تميّز منهج الشافعي في الجمع بين الدليل النقلي والتحليل العقلي.

الدراسات السابقة:

تناولـت عدد مـن الدراسات والكتب قضية حجّية السنة النبوية ومنهـج الإمام الشافعي فيها، ويمكن إجمال أبرزها في المحاور الآتية:

أولًا: دراسـات عامـة في حجّية السنة ومكانتها التشريعيـة: مثل كتاب «السنة ومكانتها في التشريـع الإسلامـي» لمصطفـى السباعي، وكتب الدفاع عـن السنة كمؤلف محمـد أبو شهبة، وهي دراسـات ركّـزت على تقرير حجّية السنة من حيث الأصل، والردّ علـى الشبهات المثارة حولها، دون تخصيص الإمام الشافعي محوراً رئيساً للدراسة.

ثانيًا: دراسـات عن الإمـام الشافعي ومنهجـه الأصولي: مثل كتاب «الإمـام الشافعي: حياته وعصـره وآراؤه وفقهـه» لمحمد أبو زهـرة، وهي تُبرز دور الشافعي في تقعيـد الأصول، لكنها تتناول جهوده في تعظيم السنة ضمن سياق عام لأصول الفقه، لا في دراسة مستقلة متخصصة في الرد على منكري السنة.

ثالثًا: دراسات في السنة وعلوم الحديث واختلاف الفقهاء: مثل «السنة قبل التدوين» لعجاج الخطيب، و«أثر الحديث الشريف في اختلاف الفقهاء» لمحمد عوامة، وهي دراسات تُعنى بتاريخ السنة وعلومها وأثرها في الفقه، وتعرض أحياناً لكتاب «اختلاف الحديث» للشافعي، لكنها لا تبني على مشروع الشافعي المتكامل في مواجهة منكري السنة بوصفه محوراً رئيساً.

رابعًا: دراسات معاصرة في كيفية التعامل مع السنة والرد على القرآنيين: مثل «كيف نتعامل مع السنة النبوية» ليوسف القرضاوي، و«المدخل إلى دراسة السنة النبوية» لمحمد بلتاجي، وهي تعالج الشبهات الحديثة حول السنة، وتناقـ ـن القرآنيين والاتجاهات العقلانية المعاصرة، لكنها لا تربط هذه الشبهات ربطاً منهجياً مباشراً بجهود الإمام الشافعي في القرن الثاني الهجري.

تميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أمور من أهمها:

١- التركيز على مشروع الإمام الشافعي بوصفه وحدة علمية متكاملة لحماية السنة: فالبحث لا يكتفـي بـ رض بعض أقواله في الأصول، بل يتتبّع جهوده في كتبه الكبرى: «الرسالة» و«الأم» و«اخـ ـلاف الحديث»، وما نقله عنه المحدّثون، في سياق واحد يبرز أنه أسّس مشروعاً علمياً لحماية السنة، وأن حجّيتها ثابتة بالقرآن، وأن منهجه في معالجة التعار ـض أصبح أساساً لعلم مختلف الحديث.

٢- الربط بين البيئة الفكرية في القرن الثاني الهجري والشبهات المعاصرة: حيث يتناول البحث تحليل البيئة الفكرية التي أسهمت في ظهور شبهات منكري السنة، ثم يبيّن أن الشبهات المعاصرة حول السنة ليست جديدة، بل هي تكرار لشبهات قديمة ردّ عليها الشافعي بوضوح، وبذلك يجمع بين البعد التاريخي والبعد النقدي المعاصر في آن واحد.

٣- اعتماد منهج تحليلي استقرائي مباشر على نصوص الشافعي الأصلية: فقد نصّ البحث على أنه اعتمد منهجاً تحليلياً استقرائياً من خلال تتبّع نصـ ـوص الشافعي في كتبه الأصولية الكبرى، مثل «الرسالة» و«الأم» و«اختلاف الحديث»، وما نقله عنه المحدّثون، مع إعادة صياغة هذه النصوص في إطار أصولي منهجي يبرز البناء الداخلي لحججه في إثبات حجّية السنة وخبر الواحد ودفع التعار ـض الموهوم بين الأحاديث.

٤- إبراز البعد الأصولي في ردّ الشافعي على الطوائف المنكرة للسنة: إذ لا يكتفي البحث بسرد الردود، بل يبيّن كيف تحوّلت هذه الردود إلى قواعد أصولية في باب البيان، وخبر الواحد، والعلاقة بين العقل والنقل، وقواعد الجمع والنسخ والترجيح، مما يجعل الدراسة أقرب إلى قراءة أصولية معمّقة لمشروع الشافعي في تعظيم السنة، لا مجرد عرض تاريخي أو دفاع عام عن السنة.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث منهجاً علمياً مركّباً يجمع بين أكثر من أداة من أدوات البحث الشرعي

والأصولي، ويمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

١- المنهج التحليلي الاستقرائي: كما نصّ البحث في ملخصه على أنه «اعتمد البحث منهجاً تحليلياً استقرائياً من خلال تتبّع نصوص الشافعي في كتبه الأصولية الكبرى، مثل الرسالة والأم واختلاف الحديث، وما نقله عنه المحدّثون»، حيث قام الباحث باستقراء نصوص الإمام الشافعي المتعلقة بحجّية السنة وخبر الواحد والتعارض بين الأحاديث، ثم تحليلها تحليلاً أصولياً يكشف عن البناء المنهجي الكامن فيها.

٢- المنهج التاريخي الوصفي في دراسة السياق الفكري: تناول البحث في التمهيد «تحليل البيئة الفكرية التي أسهمت في ظهور شبهات منكري السنة»، من خلال وصف العصر الذي عاش فيه الشافعي، وبيان أثر حركة الترجمة، وظهور القرآنيين الأوائل والمعتزلة وأهل الكلام وأهل الرأي، ثم ربط هذا السياق التاريخي بجهود الشافعي في إعادة بناء العلاقة بين القرآن والسنة.

٣- المنهج المقارن في عرض مواقف الطوائف المخالفة: اعتمد البحث المقارنة بين منهج الشافعي وبين مواقف الطوائف المنكرة للسنة أو لخبر الواحد، من القرآنيين والمعتزلة وأهل الرأي، من خلال عرض شبهاتهم ثم بيان ردود الشافعي عليها، وإظهار الفروق المنهجية بينه وبينهم في باب حجّية السنة والعقل والنقل والاستدلال الشرعي.

٤- الاعتماد على المصادر الأصلية والمراجع المساندة: جعل البحث من كتب الإمام الشافعي (الرسالة، الأم، اختلاف الحديث) مصادر أصلية، إضافة إلى المراجع المعاصرة في حجّية السنة وأصول الفقه وعلوم الحديث، مما وفّر قاعدة نصية واسعة للتحليل والاستقراء.

خطة البحث:

جاء البحث في مقدمة وتمهيد وأربعة مطالب: منهج الشافعي في إثبات حجّية السنة من القرآن، وجهوده في تثبيت حجّية خبر الواحد، وردوده الأصولية على الطوائف المنكرة للسنة، والقواعد الأصولية التي وضعها لدفع التعارض الموهوم بين الأحاديث، ثم خُتمت بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات، وبذلك جاء البناء المنهجي منسجماً مع أهداف البحث ومشكلته.

والله أسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، موجبة لرضوانه العميم.

تمهيد

العصر الذي عاش فيه الشافعي وبواكير الانحراف عن السنة

شهـد القرن الثاني الهجري - وهو العصر الذي عاش فيه الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) - مرحلة مفصليـة في تاريخ العلـوم الإسلامية، اتسمت بازدهـار علمي واسع شمل تدويـن الحديث، وتقعيد الفقـه، وتأسيس المدارس العلمية في الحجـاز والعراق ومصر، وازدهار حركـة الترجمة التي أدخلت إلى البيئة الإسلامية أنماطاً جديدة من التفكير الفلسفي والمنطقي. وقد أسهم هذا الحراك العلمي في إثراء المعرفة الإسلامية، لكنه في الوقت نفسه فتح الباب أمام ظهور اتجاهات فكرية حاولت إعادة تشكيل العلاقة بين النص الشرعي والعقل، مما أدى إلى بروز إشكالات عميقة في فهم السنة النبوية ومكانتها التشريعية[١].

ففـي هذا العصر ظهـرت طوائف متعددة شكّلـت تحدياً حقيقياً لمفهـوم حجّية السنة، من أبرزهـا: القرآنيـون الأوائل الذين زعموا الاكتفاء بالقرآن، والمعتزلـة الذين أنكر كثير منهم خبر الواحـد بدعـوى أنه لا يفيد العلم، وأهل الكلام الذين قدّموا العقل على النقل في مسائل الاعتقاد، وأهـل الرأي الذيـن توسّعوا في القياس والاستحسان حتى قدّموهما أحياناً على الحديث. وقد أدت هـذه الاتجاهات إلى اضطراب فكري واسع، وإلى ظهور شبهات تتعلق بمصادر التشريع، وبخاصة السنة النبوية التي هي البيان العملي للوحي الإلهي[٢].

وفـي خضم هـذا المشهد الفكري المعقّد، بـرز الإمام الشافعي بوصفه أحـد أعظم العلماء الذيـن تصدّوا لهذه الانحرافـات، فكان مشروعه العلمي قائماً على إعادة بناء العلاقة بين القرآن والسنـة، وتأسيـس منهج أصولي محكـم يضبط عملية الاستـدلال الشرعي. وقـد سجّل الشافعي جهـوده هذه في كتبه الكبرى، وعلى رأسها الرسالـة والأم وجماع العلم، حيث عرض مناظراته مع منكـري السنـة، وأقام الأدلة المحكمة على حجّيتها، وأثبت أنهـا أصل مستقل من أصول التشريع، وأن ردّها يؤدي إلى تعطيل الشريعة نفسها[٣].

ويمثّـل هذا التمهيد مدخلاً ضرورياً لفهم السيـاق التاريخي والفكري الذي تشكّل فيه منهج الشافعـي، ويكشـف عن طبيعة التحديـات التي واجهها، ويبـرز أهمية مشروعه فـي حماية السنة وترسيخ قواعد علم أصول الفقه، وهو ما يتناوله هذا البحث بالتحليل والدراسة.

---

(١) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، دار الجيل، ص ١٢.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، دار الكتب العلمية، ص ١٥.

(٣) الشافعي، الأم، دار المعرفة، ج٧، ص ٢٧٣ (باب جماع العلم).

المطلب الأول

منهج الإمام الشافعي في إثبات حجّية السنة النبوية من القرآن الكريم

يُعـدّ هذا المطلب من أهم المباحث في مشروع الإمـام الشافعي العلمي، إذ اعتمد في كتابه الرسالة منهجاً اسـدلالياً محكماً لإثبات أن السنة وحيٌ من الله، وأن حجّيتها ثابتة بالقرآن نفسه. وقـد أدرك الشافعي أن أقوى طريقة لإلـزام منكري السنة هي الاحتجاج عليهم بما يعظّمونه، وهو القرآن الكريم[1].

أولاً: تأسيس مفهوم «البيان» في القرآن الكريم:

ابتكـر الشافعي في الرسالة تقسيمه الشهير للبيان، وهو من أعظم ما أبدعه العقل الأصولي الإسلامي. فقد قسّم البيان الإلهي إلى أربعة أنواع: بيان القرآن بنفسه، بيان القرآن بالسنة، بيان السنة للقرآن بزيادة حكم، وبيان السنة المستقلة[2].

وقـد جعل الشافعي هـذا التقسيم أساساً لإثبات أن السنة ليسـت تابعة للقرآن فقط، بل هي وحيٌ مستقل في التشريع.

ثانياً: الاسـدلال بالآيات التي تقرن طاعة الرسول بطاعة الله

استقرأ الشافعي عشرات الآيات التي تجعل طاعة الرسول ﷺ جزءاً من طاعة الله، مثل: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ (سـورة النسـاء: ٨٠)، ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾ (سورة الحشر: ٧)، ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ (سورة النساء: ٥٩).

وبيّـن أن هـذه الآيات تـدل على أن طاعة الرسـول مطلقة، لا تتوقف على وجـود نص قرآني يوافقها[3].

كما أكّد أن القرآن لم يكرر الأمر بطاعة الرسول عبثاً، بل لإثبات استقلال السنة بالتشريع.

ثالثاً: تفسير الشافعي لمفهوم «الحكمة» في القرآن

استدل الشافعـي بقوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ (سـورة البقرة: ١٢٩)، وقوله سبحانه: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِ﴾ (سورة الأحزاب: ٣٤).

ونقل عن أهل العلم قولهم: «الحكمة هي سنة رسول الله ﷺ.»[4].

وبيّن أن اقتران الحكمة بالكتاب يدل على أنها شيء آخر غير القرآن، وأنها منزلة من عند الله.

---

(١) الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، دار التراث، ص ١٩..٢٠.

(٢) الشافعي، الرسالة، ص ٥١..٥٣.

(٣) الشافعي، الرسالة، ص ٧٢..٧٥.

(٤) الشافعي، الرسالة، ص ٧٨.

رابعاً: السنة مبيّنة لمجمل القرآن

أثبت الشافعي أن القرآن جاء بأحكام م لة لا يمكن تطبيقها إلا بالسنة، مثل:

١. الصلاة: حيث لم يبيّن القرآن عدد الركعات ولا صفتها، وإنما بيّنتها السنة[١].

٢. الزكاة: حيث لم يرد في القرآن تحديد الأنصبة ولا الأموال التي تجب فيها الزكاة، وإنما جاءت السنة بذلك[٢].

٣. الحج: قال تعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِ﴾ (سورة البقرة: ١٩٦)، لكن تفاصيل المناسك كلها جاءت بالسنة[٣].

وبذلك أثبت الشافعي أن إنكار السنة يؤدي إلى تعطيل القرآن نفسه.

خامساً: السنة وحيٌ من الله بنص القرآن

استدل الشافعي بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ۝٤﴾ (سورة النجم: ٣-٤)، وقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ (سورة النحل: ٤٤).

وبيّن أن البيان النبوي جزء من الوحي، وأن وظيفة النبي ﷺ ليست مجرد التلاوة، بل البيان والتشريع[٤].

سادساً: إلزام منكري السنة بالقرآن نفسه

كان الشافعي بارعاً في إلزام خصومه بما يعترفون به، فكان يقول لهم:

«أخبروني عن الصلاة والزكاة والحج من أين علمتم تفاصيلها؟»

فإذا قالوا: من القرآن، كذبوا، وإذا قالوا: من السنة، لزمهم قبولها[٥].

سابعاً: منهج الشافعي اللغوي في فهم النص

اعتمد الشافعي على اللغة العربية في فهم النص، وبيّن أنّ الأمر يشمل أمر الرسول ﷺ، والنهي يشمل نهيه، العموم يشمل سنته، والبيان لا يتم إلا بسنته.

وقال: «لا يُعرف تفسير كتاب الله إلا بلسان العرب، ولا يُعرف لسان العرب إلا بالسنة.»[٦].

---

(١) الشافعي، الأم، دار المعرفة، ج١، ص ٩٣.

(٢) الشافعي، الأم، ج٢، ص ٣٥.

(٣) الشافعي، الأم، ج٢، ص ١٦٨.

(٤) الشافعي، الرسالة، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٥) الشافعي، الأم، ج٧، ص ٢٧٣ (باب جماع العلم).

(٦) الشافعي، الرسالة، ص ٤٠.

المطلب الثاني

جهود الإمام الشافعي في تثبيت حجّية خبر الواحد ودحض شبهات منكريه

يُعـدّ هذا المطلب من أهم المباحث التي خاض فيهـا الإمام الشافعي، إذ كان عصره يشهد جـدلاً واسعـاً حول خبر الواحد، وهـو الحديث الذي يرويه عدد لا يبلغ حـدّ التواتر، وقد أثار بعض المتكلمين والمعتزلة شبهات حول قبوله، زاعمين أنه لا يفيد العلم، وأنه لا يُبنى عليه حكم شرعي؛ فتصـدى الشافعـي لهـذه الشبهات بمنهج علمـي دقيق، جمع بيـن الاستدلال الشرعـي، والتحليل التاريخي، والبرهان العقلي[١].

وقـد أفرد الشافعي في كتـاب الرسالة فصولاً مطوّلة لإثبات حجّيـة خبر الواحد، حتى صار هذا الباب من أعظم ما كتبه، وأصبح أساساً لكل من جاء بعده من علماء الأصول والحديث[٢].

أولاً: تعريف خبر الواحد ومكانته في التشريع

عرّف الشافعي خبر الواحد بأنه:

«مـا رواه الواحد عـن الواحد، ولم يبلغ حدّ التواتر، وكان راويه عـدلاً ضابطاً» كما نقل عنه البيهقي[٣].

وبيّن أن هذا النوع من الأخبار هو الغالب على السنة النبوية، وأن معظم الأحكام العملية في الشريعة ثبتت بأخبار آحاد، مما يدل على أن الأمة تلقتها بالقبول[٤].

كمـا أكـد أن الصحابة والتابعين ومن بعدهم عملوا بخبر الواحـد في العقائد والأحكام دون تفريق، وأن هذا هو إجماع الأمة العملي[٥].

ثانياً: الأدلة الشرعية على حجّية خبر الواحد

١. عمل النبي ﷺ بخبر الواحد

استدل الشافعي بأن النبي ﷺ كان يرسل آحاد الصحابة إلى البلدان ليعلّموا الناس الدين، مثـل: إرسـال معاذ بن جبل إلى اليمن، إرسال أبي موسى الأشعري، وإرسال علي بن أبي طالب إلى اليمن، وقد قبل الناس خبر الواحد الذي ينقله هؤلاء دون مطالبة بتواتر[٦].

---

(١) الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، ص ٣٧١.

(٢) الشافعي، الرسالة، ص ٣٩٩، ٤٢٠.

(٣) البيهقي، مناقب الشافعي، ج١، ص ٤٦٩.

(٤) الشافعي، الرسالة، ص ٤٠٣.

(٥) الشافعي، الأم، ج٧، ص ٢٧٣.

(٦) الشافعي، الرسالة، ص ٤٠١.

٢. عمل الصحابة بخبر الواحد

أورد الشافعي أمثلة عديدة، منها:

رجوع عمر بن الخطاب عن رأيه في الاستئذان لما أخبره أبو موسى بحديث الاستئذان ثلاثاً، وقبول الصحابة لخبر فاطمة بنت قيس في عدم النفقة للمطلقة البائن، وقبولهم لخبر ابن عمر في تحويل القبلة.

وهذه الأمثلة تدل على إجماع الصحابة العملي على قبول خبر الواحد[١].

٣. نصوص القرآن الدالة على قبول خبر الواحد

استدل الشافعي بآيات عديدة، منها: قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ (سورة الحجرات: ٦).

قال: لو كان خبر الواحد لا يُقبل، لما كان للآية معنى، إذ أمر الله بالتثبت من خبر الفاسق، مما يدل على قبول خبر العدل[٢].

وقوله تعالى: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ﴾ (سورة التوبة: ١٢٢).

قال الشافعي: الإنذار هنا يكون بخبر الواحد، وقد أوجب الله قبوله[٣].

ثالثاً: الشروط التي وضعها الشافعي لقبول خبر الواحد:

لم يكن الشافعي يقبل كل خبر، بل وضع شروطاً صارمة، منها:

١. العدالة: أن يكون الراوي معروفاً بالصدق، بعيداً عن الكذب والفسق[٤].

٢. الضبط: أن يكون حافظاً لما يروي، ضابطاً للفظ والمعنى[٥].

٣. اتصال السند: أن يكون الحديث متصلاً بلا انقطاع[٦].

٤. عدم الشذوذ والعلة: ألا يخالف الراوي من هو أوثق منه، وألا يكون في الحديث علة خفية[٧].

بهذه الشروط سدّ الشافعي الباب أمام من زعم أن قبول خبر الواحد يؤدي إلى دخول الكذب في الدين.

---

(١) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص ٥٥.

(٢) الشافعي، الرسالة، ص ٤٠٢.

(٣) الشافعي، الرسالة، ص ٤٠٣.

(٤) الشافعي، الرسالة، ص ٣٧٠.

(٥) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ٨٨.

(٦) الشافعي، الرسالة، ص ٣٧٢.

(٧) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص ٩٢.

رابعاً: رد الشافعي على شبهات منكري خبر الواحد

الشبهة الأولى: خبر الواحد لا يفيد العلم

رد الشافعي بأن العلم نوعان: علم يقين: وهو ما كان متواتراً، وعلم عمل: وهو ما تقوم به الحجة ويجب العمل به، وهو خبر الواحد الثقة، وبيّن أن الشريعة بُنيت على العلم العملي في كثير من الأحكام[١].

الشبهة الثانية: لا يُبنى على خبر الواحد عقيدة

قال الشافعي: «لم يفرق الصحابة بين العقائد والأحكام في قبول خبر الواحد» كما نقل عنه البيهقي[٢].

الشبهة الثالثة: احتمال الخطأ في خبر الواحد

رد الشافعي بأن احتمال الـ طأ موجود في الاجتهاد العقلي أيضاً، وأن الشريـ لا تُبنى على الاحـ الات، وأن اشتراط العدالة والضبط يرفع احتمال الـ طأ إلى حدّ نادر لا يُلتفت إليه[٣].

خامساً: منهج الشافعي العقلي في إثبات حجّية خبر الواحد

كان الشافعي بارعاً في الاستدلال العقلي، ومن حججه:

١. لو لم يُقبل خبر الواحد لتعطلت الشريعة

لأن معظم السنة آحاد، وردّها يعني تعطيل: الصلاة، والزكاة، والحج، والحدود، والمعاملات[٤].

٢. لو كان خبر الواحد غير حجة لبيّنه النبي ﷺ، إذ لا يجوز أن يترك الأمة في ضلال[٥].

٣. لو كان خبر الواحد غير حجة لما أرسل النبي ﷺ آحاد الصحابة، ولمَا قبل الصحابة أخبار بعضهم[٦].

سادساً: أثر منهج الشافعي في العلماء بعده

أصبح منهج الشافعي في قبول خبر الواحد أساساً لعلم الحديث، واعتمده: البخاري ومسلم والترمذي وابن خزيمة وابن حبان وابن تيمية وابن القيم.

وقد أصبح قوله: «إذا صح الحديث فهو مذهبي» شعاراً لأهل السنة والجماعة[٧].

---

(١) الشافعي، الرسالة، ص ٤٠٤.

(٢) البيهقي، مناقب الشافعي، ج١، ص ٤٧٢.

(٣) الشافعي، الرسالة، ص ٤٠٥.

(٤) الشافعي، الرسالة، ص ٤٠٦.

(٥) الشافعي، الأم، ج٧، ص ٢٧٣.

(٦) الشافعي، الرسالة، ص ٤٠١.

(٧) البيهقي، مناقب الشافعي، ج٢، ص ١٤٥.

المطلب الثالث

ردود الإمام الشافعي الأصولية على الطوائف المنكرة للسنة

يُعدّ هذا المطلب من أهم المباحث في مشروع الإمام الشافعي العلمي، إذ واجه فيه التيارات الفكريـة التي ظهرت في عصـره، والتي حاولت التشكيك في السنة النبوية أو التقليل من حجّيتها. وقد تميز الشافعي في هذا الباب بمنهجية أصولية دقيقة، جمعت بين الاستدلال القرآني، والتحليل اللغوي، والبرهان العقلي، والمناظرة المباشرة[١].

وقـد سجّل الشافعي هذه الردود في كتبه الكبرى، وعلـى رأسها الرسالة والأم وجماع العلم، وهي نصوص تُعدّ من أعظم ما كُتب في الدفاع عن السنة[٢].

أولاً: الطوائف التي واجهها الشافعي

١. منكرو السنة بالكلية (القرآنيون الأوائل)

وهـم الذيـن زعموا أن القرآن كافٍ، وأنه لا حاجة للسنـة، وأن النبي ﷺ لا يُتبع إلا فيما ورد في القرآن فقط. وقد واجههم الشافعي مواجهة مباشرة في كتاب جماع العلم[٣].

٢. منكرو خبر الواحد

وهـم الذين قبلوا المتواتر فقـط وردّوا الآحاد، بدعوى أنها تفيد الظـن ولا يُبنى عليها حكم شرعي[٤].

٣. أهل الكلام (المعتزلة)

الذين قدّموا العقل على النقل، وزعموا أن بعض الأحاديث تخالف العقل[٥].

٤. أهل الرأي المتوسّعون في القياس

الذين قدّموا القياس والاستحسان على الحديث إذا خالف اجتهادهم[٦].

ثانياً: منهج الشافعي في الرد على منكري السنة بالكلية

كان الشافعي شديداً في الرد على هذه الطائفة، لأنها تهدم أساس التشريع.

١. إلزامهم بالقرآن نفسه

كان يقول لهم:»أخبروني عن الصلاة والزكاة والحج من أين علمتم تفاصيلها؟»

---

(١) البيهقي، مناقب الشافعي، ج١، ص ٤٥.

(٢) الشافعي، الرسالة، ص ١٩.

(٣) الشافعي، الأم، ج٧، ص ٢٧٣ (باب جماع العلم).

(٤) الشافعي، الرسالة، ص ٣٧١.

(٥) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص ١٢.

(٦) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ١٥.

فإذا قالوا: من القرآن، كذبوا، وإذا قالوا: من السنة، لزمهم قبولها[١].

٢. بيان أن القرآن نفسه يأمر باتباع السنة

استدل الشافعي بآيات كثيرة، منها: «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا»، «من يطع الرسول فقد أطاع الله»، «وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول»

وبيّن أن هذه الآيات لا معنى لها إذا لم تكن السنة حجة[٢].

٣. بيان أن السنة وحيٌ من الله

استدل بقوله تعالى: «وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى»، «لتبين للناس ما نزل إليهم» فجعل البيان النبوي جزءاً من الوحي[٣].

ثالثاً: رد الشافعي على منكري خبر الواحد

١. بيان أن عمل الصحابة قائم على خبر الواحد

أورد الشافعي عشرات الأمثلة على قبول الصحابة لخبر الواحد[٤].

٢. بيان أن ردّ خبر الواحد يؤدي إلى تعطيل الشريعة؛ لأن معظم السنة آحاد، وردّها يعني تعطيل الصلاة والزكاة والحج والحدود والمعاملات[٥].

٣. بيان أن خبر الواحد يفيد العلم العملي الواجب

وهو العلم الذي تُبنى عليه الأحكام، وقد عمل به السلف جميعاً[٦].

رابعاً: رد الشافعي على أهل الكلام (المعتزلة)

كان الشافعي من أشد العلماء مواجهة للمتكلمين، وقد قال عبارته الشهيرة:

«حكمي في أهل الكلام أن يُضربوا بالجريد والنعال...»[٧].

١. بيان أن العقل تابع للنقل وليس حاكماً عليه

قال الشافعي: «الـ قل لا يستقل بمعرفة الحلال والحرام، وإنما وظيفته فهم الـ ص»[٨].

٢. بيان أن السـ ـة لا تأتي بما يحيله العقل، بل تأتي بما قد تحار فيه العقول، لا بما يستحيل عقلاً[٩].

---

(١) الشافعي، الأم، ج٧، ص ٢٧٣.

(٢) الشافعي، الرسالة، ص ٧٢. ٧٥.

(٣) الشافعي، الرسالة، ص ٨٩. ٩٠.

(٤) الشافعي، الرسالة، ص ٤٠١. ٤٠٣.

(٥) الشافعي، الرسالة، ص ٤٠٦.

(٦) الشافعي، الرسالة، ص ٤٠٤.

(٧) البيهقي، مناقب الشافعي، ج١، ص ٤٦٩.

(٨) الشافعي، الرسالة، ص ٤٠.

(٩) الشافعي، الرسالة، ص ٩٠.

٣. بيان أن تقديم العقل على الـ ص يؤدي إلى الفوضى

لأن العقول تختلف، ولو كان العقل هو الحاكم، لاختلفت الشريعة باختلاف العقول[١].

خامساً: رد الشافعي على أهل الرأي والاستحسان

كان الشافعي شديداً في إنكار الاستحسان، وقال عبارته المشهورة: «من استحسن فقد شرّع.»[٢].

وبيّن أن القياس الصحيح مقبول، أما الاستحسان المبني على الذوق فهو باطل، وأن تقديم الرأي على الحديث خطأ منهجي، وقد ألّف كتاباً كاملاً بعنوان «إبطال الاستحسان».[٣].

سادساً: مناظرات الشافعي مع منكري السنة

سجّل الشافعي في الأم مناظراته مع منكري السنة، ومنها: مناظرته الشهيرة مع رجل ينكر الأخبار قال له الشافعي: «هل تجد في كتاب الله أن صلاة الظهر أربع ركعات؟» «هل تجد فيه أن الجهر في المغرب دون الظهر؟»

فلما عجز الرجل، قال له الشافعي: «إنك بتركك السنة خرجت من كتاب الله»[٤].

هذه المناظرات تُعدّ من أعظم ما كُتب في الدفاع عن السنة.

سابعاً: أثر ردود الشافعي في الفكر الإسلامي

أثمرت جهود الشافعي نتائج عظيمة، منها:

١. تأسيس علم أصول الفقه

٢. ضبط العلاقة بين العقل والنقل

٣. حماية السنة من التحريف

٤. إسقاط شبهات المتكلمين

٥. وضع قواعد قبول الحديث

وقد أصبح الشافعي بحق «ناصر السنة»[٥].

---

(١) الشافعي، الرسالة، ص ٩٢.

(٢) الشافعي، الأم، ج٧، ص ٣١٨.

(٣) الشافعي، الأم، ج٧، ص ٣١٩.

(٤) الشافعي، الأم، ج٧، ص ٢٧٣.

(٥) البيهقي، مناقب الشافعي، ج٢، ص ١٤٥.

المطلب الرابع:

القواعد الأصولية التي وضعها الإمام الشافعي لدفع التعارض الموهوم بين الأحاديث

يُعـدّ هذا المطلـب من أهم ما تميّز به الإمام الشافعي، إذ واجـه خصوماً حاولوا الطعن في السنـة من خلال الادعاء بوجـود تعارض بين الأحاديـث النبوية. وقـد أدرك الشافعي أن معالجة هـذا الباب تحتاج إلى منهج علمي صارم، يضبط التعامـل مع النص ص، ويمنع التسرّع في دعوى التعار ـس؛ ولذلك ألّف كتابه الفريد «اختلاف الحديـث»، الذي يُعدّ أول مصنف منهجي في تاريخ الإسلام يعالج قضية التعارض الظاهري بين الأحاديث[١].

وقد وضع الشافعي في هذا الكتاب وفي الرسالة والأم قواعد أصولية محكمة، أصـ حت لاحقاً أساساً لعلم «مختلف الحديث» و«أصول الفقه»[٢].

أولاً: الأصل عند الشافعي أن السـ ة لا تتعارض

أسّس الشافعي قاعدة ذهبية مفادها:

«لا يوجد حديثان صحيحان عن رسول الله ﷺ يتعارضان تعارضاً حقيقياً».

وبيّـن أن ما يظهر مـن التعارض إنما هو تعارض ظاهري، سببه اختلاف السياق أو الحال أو المخاطَب أو الزمن[٣].

وبذلك وضع الشافعي قاعدة تمنع التسرّع في ردّ الأحاديث.

ثانياً: قاعدة الجمع بين الأحاديث مقدّمة على الترجيح

يُعـدّ الجمع بيـن النصوص عند الشافعي هو الطريق الأول فـي معالجة التعارض الظاهري. وقد قال: «إذا أمكن حمل الحديثين على معنى واحد، لم يجز ترك أحدهما»[٤].

أمثلة على الجمع عند الشافعي:

١. أحاديـث قصـر الرسـول ﷺ للصلاة في السفـر وإتمامه لـه: فقد جمـع الشافعي بين الأحاديث بأن الأصل في السفر هو القصر، وأن الإتمام جائز وليس بواجب[٥].

٢. أحاديـث تـدلّ على صوم النبي ﷺ في السفر وأخرى تدلّ على فطره: فقد جمع الشافعي بينهما أن الفطر والصوم كلاهما جائز، وأن الأفضل يختلف باختلاف حال الشخص[٦].

---

(١) الشافعي، اختلاف الحديث، ضمن الأم، دار المعرفة، ج٧، ص ٢٧٣.

(٢) الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، ص ٥١ـ٥٣.

(٣) الشافعي، اختلاف الحديث، ج٧، ص ٢٧٤.

(٤) الشافعي، الرسالة، ص ٧٢.

(٥) الشافعي، اختلاف الحديث، ج٧، ص ٢٧٥.

(٦) الشافعي، اختلاف الحديث، ج٧، ص ٢٧٦.

٣. أحاديث تثبت رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، وأخرى تدلّ على عدم الرفع إلا عند تكبيرة الإحرام: فقد جمع بينها بأنّ الرفع سنة ثابتة، وتركه جائز ولا يُبطل الصلاة[١].

ثالثاً: قاعدة النسخ عند تعذّر الجمع

إذا تعذّر الجمع بين الحديثين، وكان التاريخ معروفاً، لجأ الشافعي إلى النسخ. وقد وضع ضوابط دقيقة للنسخ، منها:

١. أن يكون التعارض حقيقياً

٢. أن يكون التاريخ ثابتاً

٣. ألا يمكن الجمع بأي وجه

٤. ألا يكون أحد الحديثين ضعيفاً[٢].

أمثلة على النسخ عند الشافعي:

١. نسخ الوضوء مما مست النار، فحديث ترك الوضوء ناسخ لحديث الأمر به[٣].

٢. نسخ النهي عن ادخار لحوم الأضاحي، فقد ثبت النسخ بـ ص صريح[٤].

٣. نسخ تحريم زيارة القبور، فالإذن ناسخ للنهي[٥].

رابعاً: قاعدة الترجيح عند تعذّر الجمع والنسخ

إذا تعذّر الجمع والنسخ، لجأ الشافعي إلى الترجيح، ووضع لذلك معايير دقيقة، منها:

١. ترجيح الأوثق رواية[٦].

٢. ترجيح الأكثر ملازمة للنبي ﷺ، مثل تقديم رواية عائشة في أحكام النساء[٧].

٣. ترجيح ما وافق القرآن[٨].

٤. ترجيح ما وافق عمل الصحابة[٩].

---

(١) الشافعي، اختلاف الحديث، ج٧، ص ٢٧٧.
(٢) الشافعي، الرسالة، ص ٨٩.
(٣) الشافعي، اختلاف الحديث، ج٧، ص ٢٧٥.
(٤) الشافعي، اختلاف الحديث، ج٧، ص ٢٧٨.
(٥) الشافعي، اختلاف الحديث، ج٧، ص ٢٧٦.
(٦) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ٩٢.
(٧) الشافعي، الأم، ج١، ص ٩٣.
(٨) الشافعي، الرسالة، ص ٩٠.
(٩) الشافعي، الأم، ج٧، ص ٢٧٣.

٥. ترجيح ما وافق القواعد العامة للشريعة، مثل قاعدة رفع الحرج[١].

خامساً: قاعدة حمل العام على الخاص

من أهم قواعد الشافعي في دفع التعارض: «العام يُخصّص بالخاص» [٢].

مثال: حديث: «فيما سقت السماء العشر»[٣] عام، وحديث: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»[٤] خاص.

فخصّص الشافعي العام بالخاص[٥].

سادساً: قاعدة حمل المطلق على المقيّد

إذا ورد ن ص مطلق وآخر مقيّد، حمل الشافعي المطلق على المقيّد[٦].

مثال: حديث قطع يد السارق مطلق، وحديث: «لا قطع إلا في ربع دينار»[٧] مقيّد، فقيّد الشافعي المطلق بالمقيّد[٨].

سابعاً: قاعدة اختلاف الأحوال

بيّن الشافعي أن بعض الأحاديث تختلف باختلاف حال النبي ﷺ، وحال المخاطَب، وحال الزمان، وحال المكان[٩]، مثال: أحاديث رفع اليدين في الصلاة، حيث فعل النبي ﷺ ذلك في أحوال وتركه في أحوال[١٠].

ثامناً: قاعدة اختلاف التنوع

وهي من أعظم قواعد الشافعي، وتعني أن اختلاف صفة العبادة لا يعني التعارض، بل هو تنوّع مشروع[١١].

---

(١) الشاطبي، الموافقات، ج٤، ص ١٩٤.

(٢) الشافعي، الرسالة، ص ١٠٢.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب العشر فيما يسقي الأرض من غير كلفة، حديث رقم ١٤٨٣، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب المؤن في الزكاة، حديث رقم ٩٨١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب العشر فيما يسقي الأرض من غير كلفة، حديث رقم ١٤٤٧، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب المؤن في الزكاة، حديث رقم ٩٧٩.

(٥) الشافعي، الأم، ج٢، ص ٣٥.

(٦) الشافعي، الرسالة، ص ١٠٣.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب لا يقطع السارق إلا في ربع دينار فصاعداً، حديث رقم ٦٧٨٩، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحدود، باب القطع في ربع دينار فصاعداً، حديث رقم ١٦٨٤.

(٨) الشافعي، الأم، ج٧، ص ٣١٨.

(٩) الشافعي، اختلاف الحديث، ج٧، ص ٢٨٠.

(١٠) الشافعي، الأم، ج١، ص ٩٣.

(١١) الشافعي، اختلاف الحديث، ج٧، ص ٢٨١.

أمثلة: صيغ التشهد، صيغ الأذان، صيغ الاستفتاح، صيغ الدعاء في الصلاة.

وقد قال الشافعي: «كل ما صحّ عن رسول الله ﷺ فهو سنة، ولا يُنكر بعضه ببعض»[1].

تاسعاً: أثر قواعد الشافعي في علم الحديث والأصول

أثمرت قواعد الشافعي نتائج عظيمة:

أولًا: تأسيس علم «مختلف الحديث»

ثانيًا: ضبط منهج التعامل مع النصوص

ثالثًا: منع التسرّع في دعوى التعارض

رابعًا: حماية السنة من الطعن

وقد سار على منهج الإمام الشافعي في ذلك عدد من العلماء: كابن خزيمة، وابن حبان، وابن تيمية، وابن القيم، والشاطبي، والنووي، وابن حجر رحمهم الله[2].

الخاتمة

يتبيّن من خلال هذا البحث أن الإمام الشافعي قدّم مشروعاً علمياً متكاملاً لحماية السنة النبوية وإرساء قواعد منهجية راسخة في التعامل مع النصوص، في مرحلة تاريخية شهدت اضطراباً فكرياً وظهور اتجاهات حاولت التشكيك في حجّيتها. وقد كشف تتبّع نصوصه في الرسالة والأم وجماع العلم عن منهج دقيق يجمع بين الاستدلال القرآني والتحليل اللغوي والبرهان العقلي، مما جعله المؤسس الحقيقي للمنظومة الأصولية التي اعتمدتها الأمة في فهم الوحيين.

وأظهر البحث أن الشافعي لم يكتفِ بإثبات حجّية السنة من خلال النص ص، بل بنى منظومة متكاملة لمعالجة الإشكالات التي أثارها منكروها، سواء في باب خبر الواحد أو في دعوى التعارض بين الأحاديث، واضعاً بذلك الأسس الأولى لعلم مختلف الحديث، ومؤكداً أن السنة وحيٌ مكمّل للقرآن، وأن تعطيلها يؤدي بالضرورة إلى تعطيل الشريعة نفسها. كما بيّن البحث أن منهجه في الجمع والترجيح والنسخ وحمل المطلق على المقيّد والعام على الخاص أصبح لاحقاً قاعدة العمل عند المحدّثين والأصوليين.

وتبرز القيمة العلمية لهذا البحث في إظهار أن الشبهات المثارة اليوم حول السنة ليست جديدة، بل هي تكرار لشبهات قديمة واجهها الشافعي وردّ عليها بمنهجية رصينة، مما يدل على صلاحية منهجه في مواجهة الطروحات المعاصرة التي تحاول إعادة إنتاج الخطاب القرآنياني أو العقلاني المتطرّف. ومن هنا تتأكد الحاجة إلى إحياء منهجه في تدريس أصول الفقه، وإعادة

(١) الشافعي، الرسالة، ص ١٠٤.

(٢) البيهقي، مناقب الشافعي، ج٢، ص ١٤٥.

قراءة كتبه الأصولية بوصفها نماذج تأسيسية تجمع بين قوة الدليل وعمق التحليل.

وختاماً، فإن جهود الإمام الشافعي في تعظيم السنة لم تكن مجرد ردود على خصوم عصره، بـل كانت مشروعاً علمياً متكاملاً لحفظ الوحي، وضبـط مناهج الاسـ دلال، وترسيخ قواعد الفهم الصحيح للنصوص. وهـذا ما يجعل دراسته ضرورة علمية متجددة، ويجعل منهجه إطاراً صالحاً لبناء خطاب علمي رصين في مواجهة الشبهات القديمة والمعاصرة على حدّ سواء.

وقد أظهر البحث أن الشافعي اعتمد في مشروعه الإصلاحي على عدة محاور رئيسة:

أولاً: تأسيس حجّية السنة من القرآن نفسه

استطـاع الشافعي أن يثبت، مـن خلال استقراء عشرات الآيات، أن طاعة الرسول ﷺ جزء من طاعة الله، وأن السنة وحيٌ منزل، وأن القرآن أحال إليها في بيان كثير من الأحكام.

وبذلك أسقط الشبهة الكبرى لمنكري السنة، الذين زعموا الاكتفاء بالقرآن.

ثانياً: تثبيت حجّية خبر الواحد

بيّـن الشافعـي أنّ خبر الواحد الثقة حجة في الشـرع، وأن الصحابة والتابعين عملوا به دون تفريق بين العقائد والأحكام، وأن ردّه يؤدي إلى تعطيل معظم الشريعة.

وقد وضع شروطاً دقيقة لقبوله، مما جعل منهجه أساساً لعلم الحديث.

ثالثاً: الرد على أهل الكلام وأهل الرأي

واجـه الشافعـي المتكلمين الذين قدّمـوا العقل على النص، فبيّن أن العقـل تابع للنقل، وأن السـ لا تأتي بما يحيله العقل، بل بما قد تحار فيه العقول.

كمـا واجه أهل الرأي الذيـن توسعوا في القياس والاستحسان، فأسّـس قواعد تمنع تقديم الرأي على الحديث.

رابعاً: وضع قواعد معالجة التعارض الظاهري بين الأحاديث

كان كتابـه اختلاف الحديـث نقلة نوعية في هذا الباب، حيث وضـع قواعد الجمع، والنسخ، والترجيـح، وحمـل العام على الخاص، والمطلق على المقيّـد، وبيّن أن اخـ ـلاف الأحاديث غالباً اختلاف تنوّ لا اختلاف تضاد.

وبذلك سدّ الباب أمام من زعم وجود تناقض في السنة.

أهم نتائج البحث:

١. إن الإمـام الشافعـي هو المؤسـس الحقيقي لعلم أصول الفقه، وقـد وضع قواعده لحماية السنة من العبث والتأويل الباطل.

٢. السنة النبوية ثابتة الحجّية بالقرآن نفسه، ولا يمكن فهم القرآن ولا تطبيقه دون السنة.

٣. خبـر الواحد الثقة حجة شرعية، وقد أجمع الصحابة على العمل به، ولا يمكن ردّه إلا بردّ الشريعة كلها.

٤. الـردود التي قدّمها الشافعي على منكري السنـة لا تزال صالحة إلى اليوم، لأن الشبهات الحديثة ليست إلا تكراراً لشبهات قديمة.

٥. قواعـد الشافعي في دفع التعارض الظاهري بين الأحاديث أصبحت أساساً لعلم «مختلف الحديث» ولمنهج المحدثين والفقهاء بعده.

٦. أثبـت البحث أن الشافعـي كان حارساً للوحيين، وأن جهوده كانـت سبباً في حفظ السنة من الضياع.

توصيات البحث:

١. ضـرورة تدريس كتب الشافعي الأصولية، وخاصـة الرسالة وجماع العلم، لطلبة العلم في الجامعات والمعاهد الشرعية.

٢. إعادة إحياء منهج الشافعي في الرد على الشبهات الحديثة، خصوصاً شبهات القرآنيين والحداثيين.

٣. تشجيـع الدراسـات الأكاديميـة التـي تربـط بيـن منهـج الشافعـي ومناهـج المحدثين المتأخرين.

٤. إعداد شروح معاصرة لكتب الشافعي تسهّل على الباحثين فهم منهجه الأصولي العميق.

المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: مصادر الإمام الشافعي

الرسالـة – محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكـر، الناشر: دار التراث – مصر، ط١: ١٣٥٨هـ

الأم – محمـد بـن إدريس الشافعـي، الناشـر: دار المعرفة – بيروت، الطبعـة: الأولى، سنة النشر: ١٣٩٣هـ.

اخ ـلاف الحديـث – الشافعي، مطبوع ضمـن الأم، دار المعرفة – بيـروت، الطبعة: الأولى: ١٣٩٣هـ

ثالثاً: كتب التراث المساندة

مناقـب الشافعي – أحمد بـن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد صقر، الناشر: دار التراث – مصر: ١٣٩٠هـ.

الكفايـة في علـم الرواية – أحمد بن علـي الخطيب البغدادي، النـاشـر: دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ.

تأويـل مختلـف الحديث – عبد الله بـن مسلم ابن قتيبة، النـاشـر: دار الجيل – بيروت، سنة النشر: ١٩٧٢م.

إعـلام الموقعيـن – ابن قيم الجوزيـة، تحقيق: بشار عـواد معروف، النـاشـر: دار الجيل – بيروت: ١٩٩١م.

فتـح الباري شرح صحيح البخاري – ابن حجر العسقلانـي، النـاشر: دار المعرفة – بيروت، بدون تاريخ.

شرح صحيح مسلم – النووي، النـاشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون تاريخ

ثالثاً: المراجع المعاصرة

السنـة ومكانتها في التشريع الإسلامي – مصطفـى السباعي، النـاشر: المكتب الإسلامي – بيروت،١٩٦٠م.

حجية السنة – عبد الغني عبد الخالق، النـاشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي – القاهرة، ١٩٨٩م.

الإمـام الشافعـي: حياتـه وعصـره وآراؤه وفقهـه – محمد أبو زهـرة، دار الفكـر العربي – القاهرة، ١٩٧٨م.

أصول الفقه – محمد الخضري، النـاشر: المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة، بدون تاريخ.

الوجيـز في أصـول الفقه – عبـد الكريم زيدان، النـاشـر: مؤسسة الرسالـة – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٧م

أصـول الفقه الإسلامي – محمد مصطفـى شلبي، النـاشر: دار النهضة العربية – القاهرة،: ١٩٨١م

المدخـل إلـى دراسة السنة النبويـة – محمد بلتاجي، النـاشر: دار السـلام – القاهرة، سنة النشر: ٢٠٠٥م.

كيـف نتعامل مع السنـة النبوية – يوسف القرضاوي، النـاشـر: دار الشروق – القاهرة، سنة النشر: ١٩٩٠م.

السنـة قبـل التدوين – محمد عجـاج الخطيب، النـاشـر: دار الفكر – بيـروت، سنة النشر: ١٩٨١م.

تيـارات الفكـر الإسلامـي – محمد عمـارة، النـاشر: دار الشـروق – القاهـرة، سنة النشر: ١٩٩٨م.

رابعاً: دراسات وبحوث مساندة

لمحات في أصول الحديث - محمد لطفي الصباغ، الناشر: دار القلم - دمشق، سنة النشر: ١٩٩٠م.

أثـر الحديـث الشريف في اختلاف الفقهـاء - محمد عوامة، الناشـر: دار المنهاج - جدة: ٢٠٠٨م.

دفاع عن السنة - محمد أبو شهبة، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، سنة النشر: ١٩٨٩م.